

## مقدمة :

الدعم مجموعة من البرامج التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة والأكثر تعرضاً لخطر الفقر وعلى الرغم من تحقيق أنظمة الدعم في مصر لفوائد ومزايا للأسر الفقيرة وللبنات غير القادرة إلا أنها تعاني من أوجه قصور عديدة حيث تتحيز سياسة الدعم الحالية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء يستفيد منها سكان الحضر أكثر من المقيمين في الريف ويستحوذ المواطنون في الوجه البحري على النصيب الأكبر منها بالمقارنة بالمقيمين بالصعيد كما تؤكد البيانات المتاحة أن قدرًا كبيراً من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه ويتسرب لغير مستحقيه ويؤدي ذلك إلى عدم العدالة الاجتماعية وتزايد الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات الحكومية مما يترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة بالإضافة لما سبق يفوق الدعم الضمني قيمة الدعم الظاهر بكثير لذا هناك إجماع بين الحكومة والدوائر الاقتصادية المختلفة على ضرورة إصلاح أنظمة الدعم في مصر وزيادة كفاءتها سواء كان هذا الدعم موجه للسلع أو الخدمات حيث تسعى إلى تغيير الفلسفة التي تقوم عليها سياسة الدعم الحكومي من الإتاحة العامة إلى تمكين الفئات الأولى بالرعاية ومن مواجهة الفقر المادي إلى الاستجابة للاحتياجات الأساسية لحدودى الدخل حيث تبذل جهودها لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودى الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الإجتماعى والاستقرار السياسى .

## أولاً : أهمية الدراسة :

تشير بعض الدراسات إلى زيادة عدد الفقراء بمصر بالرغم من الجهود المبذولة لمواجهته والتي من أهمها زيادة الحصص الموجهة للدعم من ميزانية الدولة ومن ثم تبرز أهمية هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أنواع الدعم بالموازنة العامة للدولة ، كذلك إلقاء الضوء على مشكلة تسرب الدعم والعبء الواقع على الأفراد والأسر في حالة عدم وصول الدعم إلى مستحقيه وأسبابه ومدى تأثير ذلك على المستوى المعيشى للأسرة المصرية بالإضافة إلى دراسة مدى وصول الدعم إلى مستحقيه والرؤية المستقبلية لسياسة الدعم .

## ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- ١ - تحليل هيكل الدعم في مصر من خلال التعرف على بنود الدعم المختلفة .
- ٢ - التعرف على أهداف وبرامج سياسات الدعم المختلفة .
- ٣ - التعرف على أثر الدعم على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصرى .
- ٤ - التعرف على مشكلة تسرب الدعم وعدم وصوله إلى مستحقيه .
- ٥ - التعرف على كيفية تقويم منظومة الدعم .

ثالثاً : منهجية الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المتاحة عن الوضع الراهن للدعم لمعرفة مدى ضرورة

وهمية استمرار الدعم .

رابعاً : مصادر البيانات :

١ — الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

٢ — وزارة المالية .

٣ — وزارة التموين والتجارة الداخلية .

٤ — وزارة التخطيط .

٥ — معهد التخطيط القومي .

٦ — مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

خامساً : الرموز المستخدمة :

( ) الرقم بالسالب .

## ملخص الدراسة

ما زال الحد من الفقر أحد التحديات الأساسية التي تواجه مصر وبالرغم من الإعلان الرسمي المستمر عن أهمية تخفيض معدلات الفقر والحد من آثاره والتأكيد الدائم على استهداف الفقراء والعمل على تحسين مستوى معيشتهم فإن كثيراً من هذا الجهد يتم إهداره في ظل غياب التحديد الدقيق للفئات الأكثر احتياجاً والتي يجب استهدافها من قبل برامج الحكومة وخططها لمكافحة الفقر بما فيها نظم الدعم الحالية .

لهذا استهدفت الدراسة حصر وتحليل البيانات الخاصة بالدعم وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الإحصائية التي تقدمها الدراسة .

- زادت قيمة إجمالي الدعم من ٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ١٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بنسبة ١١٢,٢ % ، ثم زاد من ١٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ١٣٥ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٨٧٨,٣ % .
- زاد متوسط نصيب الفرد من الدعم من ٧٥,٨ جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ١٦٥٨,٦ جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ .
- زيادة قيمة دعم المواد الغذائية من ١١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٣٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ١٧٠,٥ % .
- زادت قيمة دعم السلع التموينية من ٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ١٩,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٢٩٨,٠ % .
- زادت قيمة دعم رغيف الخبز من ٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ١٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٧١,٤ % .
- زادت قيمة دعم الكهرباء من ١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بنسبة ٥٥,٦ % ، ثم زادت من ٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٥٠٣,٧ % .
- زادت قيمة إجمالي دعم المنتجات البترولية من ١٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ إلى ٢١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بنسبة ١١٢,٨ % ، ثم زادت من ٣١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٩٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٢٠٤,١ % .
- زادت قيمة الدعم المخصص للتأمين الصحي من ٢١٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ٢٨٠ مليون جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٣٢,١ % .
- زادت نسبة الدعم المخصص للأدوية وألبان الأطفال من ١٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ١٩٢ مليون جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٢٨,٠ % .

- انخفاض قيمة الدعم الموجه لدعم الإنتاج الصناعي من ٧٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ إلى ٧٥ مليون جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٨٩,٣ % .
- انخفاض الدعم الموجه لقطاع الزراعة حيث أنخفض دعم المزارعين من ٨٧٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ٣٧٨ مليون جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٥٦,٩ % .
- زاد إجمالي المصروفات بالموازنة العامة من ١٦١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٤٧١ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ١٩١,٥ % ، حيث بلغت نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي أكثر من ٣٠,٥ % عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ .
- ارتفاع نسبة الدعم من إجمالي الإنفاق العام من ٤,١ % عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ٢٨,٧ % عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ .
- ارتفاع نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٤ % عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ٨,٨ % عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ .
- زادت قيمة الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بالموازنة العامة من ٢٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٤٠٥,٧ % .
- ارتفاع قيمة العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة من ٥١,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ١٦٦,٧ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ٢٢٣,١ % .
- بلغ إجمالي عدد البطاقات التموينية ١٧,٧ مليون بطاقة وبلغ عدد المستفيدين ٦٦,٧ مليون مستفيد بمتوسط ٣,٨ فرد/ بطاقة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢ بنسبة ٧٩,٧ % من إجمالي عدد السكان التقديري في ١ / ١ / ٢٠١٣ .